الأمم المتحدة

A/C.2/55/L.32

الجمعية العامة

Distr.: Limited
13 November 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٣ (ب) من جدول الأعمال
مسائل السياسات القطاعية: الأعمال التجارية والتنمية

نيجيريا*: مشروع قرار

صوب وضع اتفاقية بشأن منع تحويل الأموال بشكل غير مشروع وإعادة الأموال إلى بلدانها الأصلية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٣/١٧٦ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بشأن تدابير مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية و ٥٤/٢٠٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن منع الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع،

وإذ يساورها القلق إزاء خطورة المشاكل الناشئة عن الفساد، التي قد تهدد استقرار المجتمعات وأمنها وتقوض قيم الديمقراطية والأخلاق وتعرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للخطر،

وإذ تسلم بأهمية القوانين الدولية والوطنية القائمة لمكافحة الفساد في المعاملات التجارية الدولية،

وإذ تسلم أيضا بالدور الهام لدوائر الأعمال التجارية، بما فيها القطاع الخاص، في تعزيز العملية الدينامية لتنمية القطاعات الزراعية والصناعية وقطاع الخدمات، وبالحاجة إلى تهيئة بيئة مؤاتية للأعمال التجارية على الصعيدين الوطني والدولي بغية تيسير النمو الاقتصادي

* نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

131100 131100 00-74332 (A)
0074332

والتنمية المستدامة في البلدان النامية، بالأخص البلدان الأفريقية مع وضع الأولويات الإنمائية للحكومات ومبدأي السيادة وعدم التدخل في الحسبان،

وإذ تضع في اعتبارها الدور الهام جدا لمجتمع الأعمال التجارية بما فيه القطاع الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، ودور الأمم المتحدة في قبول المبادئ والمعايير البناءة مثل الأمانة والشفافية والمساءلة،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المتعلق بمنع الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع[(١)]،

١ - **تكرر إدانتها** للفساد والرشوة وغسل الأموال والتحويل غير المشروع للأموال؛

٢ - **تدعو** إلى اتخاذ مزيد من التدابير الدولية والوطنية لمكافحة الممارسات الفاسدة والرشوة في المعاملات الدولية وإلى التعاون الدولي دعما لهذه التدابير؛

٣ - **تدعو أيضا**، بينما تسلِّم بأهمية التدابير الوطنية، إلى مزيد من التعاون الدولي، بطرق من بينها التعاون عن طريق منظومة الأمم المتحدة، على استنباط الطرق والوسائل الكفيلة بمنع التحويلات غير المشروعة والتصدي لها، وإعادة الأموال المحوّلة بطرق غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية، وتهيب بجميع البلدان والكيانات المعنية أن تتعاون في هذا الصدد؛

٤ - **تطلب** إلى المجتمع الدولي أن يدعم جهود جميع البلدان الرامية إلى تعزيز القدرة المؤسسية والأطر التنظيمية من أجل منع الفساد والرشوة وغسل الأموال والتحويلات غير المشروعة للأموال؛

٥ - **تدعو** إلى الشروع في العمل التحضيري لإعداد اتفاقية بشأن استنباط الطرق والوسائل الكفيلة بمنع التحويلات غير المشروعة للأموال والتصدي لها، وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية؛

٦ - **تقرر** إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض وتطلب، في هذا الصدد، إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريرا تحليليا يتضمن توصيات ملموسة فيما يتعلق بإعادة الأموال المحولة بطرق غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية، وأن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

---

(١) A/55/405.